وحرف التعريف مراد مضمن فيهما يدل على ذلك بناؤه على الكسر مع كونه فى موضع نصب ومن نصب جعل اللام التى فيه ظاهرة للتعريف كالتى فى اليوم فلم يبنه وليس هذه اللام التى كانت مضمرة لان تلك لا تظهر ابدًا كما ان اللام فى قولك الآنَ حدّ الزمانين ليست التى فى قولك الآن فعلتُ كذا وكذا لان تلك لتعريف الجنس بمنزلة التى فى قولك الرجل افضل من المرأة ولذلك رفعته ولم تبنه والتى فى قولك الآن فعلت كذا مضمرة ليست لتعريف الجنس ونظيره ان الرجل فى قولك نعم الرجل زيد ليس هو المضمر فى قولك نعم رجلا زيد لان المضمر على شرط التفسير لا يظهر ولذلك قال سيبويه هذا باب ما لا يعمل فى المعروف الا مضمرًا اى اذا قيس بالنكرة فانه لا يظهر ابدًا فاما قول جرير تزود مثل زاد ابيك فينا ✤ فنعم الزادُ زادُ ابيك زادا

فان الثانى زائد وليس بمفسر وبهذا يسقط اعتراض ابى العباس على سيبويه واعلم ان الشاعر اذا اضطر جاز له استعمال ما يسوغه القياس وان لم يرد به سماعٌ قال ابو الاسود

ليت شعرى عن خليلى ما الذى ✤ غاله فى الحب حتى ودَعَهْ

وعلى ذلك قرأ بعضهم ما ودّعك ربك وما قلى بالتخفيف اى ما تركك بدليل قوله وما قلى لان الترك ضرب من القِلَى فهذا احسن من اخلاء استحوذ لانه مراجعة اصل واخلال استحوذ ترك اصل واعلم ان استعمال ما تركته العرب استغناءً بغيره جارٍ فى حكم العربية مجرى اجتماع الضدين على المحل الواحد فى حكم النظر لتعاقبهما على الاستعمال كتعاقب الضدين على المحل فالاستعمال يقوم مقام المحل كما يقوم عندهم الوجود مقام المحل فى اعتقادهم الفناء ضدًا للاجسام لتعاقبهما على الوجود واجاز ابو الحسن ضُرِبَ الضربُ الشديد زيدا ودُفِعَ الدفعُ الذى تعرف الى محمد دينارًا وقُتِلَ يومُ الجمعة اخاك ونحو هذا ثم قال وهو جائز فى القياس وان لم يرد به استعمال فاما قوله

فلو ولدت فقيرة جرو كلب ✤ لسُبَّ بذلك الجرو الكلابا

فان هذا من اقبح الضرورات ومثله لا يعتد اصلاً واما قراءة من قرأ وكذلك نُجِّى المؤمنين فانما ذلك على حذف احدى النونين كما حذف ما بعد حرف المضارعة من قوله تذكّرون ولو اراد الماضى لفتح الياء وما يحتمله القياس ولم يرد به السماع كثير فى القرآن التى تؤثر رواية ولا تجاوز لانها لم يسمع فيها ذلك كقوله بسم الله الرحمن الرحيم فالسنة اتباع الصفتين لاسم الله تعالى والقياس يبيح فيهما اشياء لا سبيل الى استعمالها نحو رفعهما على المدح ونصبهما

ورفع

ورفع احدهما ونصب الآخر وما احسن ذلك ههنا لان اسماء الله تعالى اذا وصفت فليس الغرض فى وصفها تخصيص ولا ازالة اشتراك لان اسم الله تعالى لا يعترض فيه شك فيحتاج الى تخليصه فاذا كان كذلك فالعدول عن اعراب الأول فيه تنبيه على المدح او الذم فى غير هذا ونظائر ذلك فى القرآن والشعر كثيرة باب فى ترك الاخذ عن اهل المدر كما أُخذ عن اهل الوبر والعلة فى ذلك ما عرض لاهل الحضر والمدر من الاختلاف والفساد ولو علم ان اهل مدينة يأتون على فصاحتهم لوجب الاخذ عنهم كما انه لو فشا فى اهل الوبر ما فشا فى لغة اهل المدر من الفساد لوجب ان لا يؤخذ عنهم وقد كان طرأ علينا اخذ من يدعى الفصاحة البدوية فتلقينا اكثر كلامه بالقبول الى ان انشد نا يومًا شعرًا لنفسه يقول فى بعض قوافيه أَشْنَأُهَا وَأَدْأَبُهَا فجمع بين الهمزتين كما ترى واستأنف من ذلك ما لا اصل يقبله ولا قياس يسوغه نعم وابدل الى الهمز حرفا لاحظ له فى الهمز بضد ما يجب لانه لو التقت همزتان عن وجوب صنعة تغير احداهما فكيف ان تقلب الى الهمز قلبًا سائغًا عن غير صنعة هذا ما لا يبيحه قياس ولا ورد به سماع فان قيل فقد جاء عنهم خَطَائِفُ وَوَدَائِعُ ودَرَائِئُ ولَفَائِفُ وانشدوا

وانك لا تدرى متى الموت جائئ ✤ اليك ولا ما يحدث الله فى غدِ

فالجواب ان ذلك وان جاء فان الهمز الذى فيه عرض عن صحة صنعة وذلك ان الهمزة الاولى عرضت لعلة واجبة كهمزة قائم وسفائن ونحوه واللام مهموزة فصحت فى بعض الاقوال بعد وجوب اجتماعهما بخلاف ما حكيناه عن الرجل المذكور اذ ليس لذلك اصلٌ تجتمع فيه همزتان واذا لم يكن له اصل يسوغه ولا قياس يحتمله ولا ورد به سماع وجب اطراحه وانشد فى ايضا شعرًا لنفسه يقول فيه كان فاىَ فقوِى فى نفسى بُعده عن الفصاحة وضَعفه فى القياس الذى ركبه لان ياء المتكلم يكسر ابدًا ما قبلها والياء فى هذه الاسماء الستة نظير الكسرة فى الصحيح فكان قياسه ان يقول فىَّ كما تقول كان غلامى ومثله ما حكاه صاحب الكتاب من قوله كسرتْ فىَّ ولم يقل فاىَ وقال تعالى ان ابى يدعوك ولم يقل ان اباىَ وكيف يجوز ان اباىَ بالالف دائما لا تقول ان غلامَىَ قائم فان قيل فكان يجب على هذا ان يقول ان غلامَىَ فتقلب الف التثنية ياء قيل هذا قياس لعمرى غير انه عارضه قياس اقوى منه وذلك ان التثنية ضربٌ من الكلام قائم بنفسه مخالف